مجلة مجتمع تربية عمل

ISSN: 2507-749X EISSN: 2602-7755

https://www.asjp.cerist.dz/revues/414

المجلد:09/ العدد:01(2024) ص ص 111/97

الاتجاهات العالمية للدعارة: قراءة نظرية- نقدية

The World Trends of Prostitution: a theoretical-critical examination

شيهب عادل

جامعة جيجل (الجزائر)

Chiheb-adel@univ-jijel.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال: 2023/02/05

تاريخ القبول:2024/03/22

الكلمات المفتاحية:

- ✓ الدعارة
- ✓ الإلغاء
- ✓ التقنين
- ✓ التجريم
- ✓ التحريم

ملخص:

تشير الدعارة إلى تبادل الخدمات الجنسية مقابل أجر. يمكن تصنيف الجدل القائم حول تنظيم الدعارة على نطاق واسع إلى موقفين هما: الإلغاء والتقنين.إن الإلغاء هو موقف يسعى إلى إنهاء الدعارة من خلال تجريم جميع جوانب تجارة وصناعة الجنس بما في ذلك بيع وشراء الخدمات الجنسية، انطلاقا من أن الدعارة هي بطبيعتها استغلالية وتعزز القواعد الأبوية، وبالتالي لا ينبغي تقنينها. ومن ناحية أخرى، فإن التقنين هو موقف يدعو إلى عدم تجريم جميع جوانب تجارة الجنس. ويعزز هذا الموقف بأن التقنين يمكن أن يوفر حماية وأكبر سلامة لصحة العاملين بالدعارة، كما يقلل من مخاطر العنف والاستغلال . غير أنه في نهاية المطاف يعكس الجدل القائم بين إلغاء الرق وإضفاء الشرعية وجهات نظر مختلفة تندرج في سياقهما مبنية أساسا حول طبيعة وتأثيراتها ودور الدولة والمجتمع في تنظيمها أو محاربتها.

Article info

Received :05/02/2023
Accepted :22/03/2024

Keywords:

- ✓ *Prostitution*
- ✓ *Abolitionism*
- ✓ *Legalization*
- ✓ *Prohibition*
- ✓ *Decriminalization*

Abstract :

Prostitution refers to the exchange of sexual services for payment. The debate surrounding the regulation of prostitution can be broadly categorized into two positions: abolitionism and legalization. Abolitionism is a position that seeks to end prostitution through criminalizing all aspects of the sex trade, including the acts of buying and selling sexual services. Proponents argue that prostitution is inherently exploitative and reinforces patriarchal norms, and therefore should not be legalized. On the other hand, legalization is a position that advocates for the decriminalization of all aspects of the sex trade. Proponents argue that legalization can provide greater safety and health protections for sex workers and reduce the risk of violence and exploitation. They also argue that it can increase access to healthcare and social services, and lead to greater regulation and control of the industry.Ultimately, the debate between abolitionism and legalization reflects differing perspectives on the nature and effects of prostitution and the role of the state and society in regulating or fighting it.

❖ **مقدمة :**تُظهر المواقف الاجتماعية والقانونية تجاه الدعارة تبايناً هائلاً عبر الثقافات، تدعمها أطر معيارية وواقع اجتماعي واقتصادي وتوجهات أيديولوجية متنوعة. ويواصل عدد كبير من الدول حول العالم تجريم الدعارة، معتبرةً إياها نشاطًا غير مشروع يخضع لعقوبات قانونية. وبالتالي، قد يواجه كل من مروّجي ورعاة الجنس التجاري تداعيات جنائية، على الرغم من أن آليات الإنفاذ تختلف بشكل كبير بين مختلف هذه الدول. ففي حين أن بعضها تفرض رقابة صارمة على الدعارة من خلال عمليات دؤوبة، تُظهر دول أخرى نهجًا متساهلة أو تستهدف بشكل تمييزي مجموعات فرعية محددة من الأفراد العاملين في تجارة الجنس على أساس سمات مثل الجنس أو الجنسية أو الإغواء العلني. وعلى العكس من ذلك، يؤكد Molnar (2023) أن مجموعة أصغر من البلدان بما في ذلك هولندا وألمانيا ونيوزيلندا وضعت أنظمة تنظيمية تقنن وتحدد المعايير المتعلقة بالدعارة. تتضمن هذه الأطر عادةً متطلبات ترخيص صارمة وضمانات قانونية تهدف إلى دعم حقوق العاملين في مجال الجنس وتعزيز الحماية في مكان العمل إلى جانب الحصول على الخدمات الصحية. إلا أن الأفراد المنخرطين في الدعارة المقننة لا يزالون يواجهون للمفارقة وصمة مجتمعية وتمييزًا من كيانات مثل المؤسسات المالية ومقدمي خدمات الإسكان، وعدم كفاية الحماية القانونية لحقوق العمل.

أورد Artazo (2022) واخرون، أنه على مدى من العقود الأخيرة تشكلت حركة عالمية هائلة تسعى إلى مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان والممارسات الاستغلالية والاتجار بالبشر المرتبطة بالدعارة القسرية. وحسب Artazo تسعى هذه الدعوة إلى إعادة تنظيم هذه الدعوة لإلغاء تجريم العمل الجنسي بالتراضي بين البالغين مع تعزيز الإنفاذ الصارم ضد الاستغلال الجنسي غير التوافقي. وتعزز الأحكام التكميلية خدمات الدعم والتدريب المهني والمشورة والبدائل الاقتصادية لتسهيل الخروج من تجارة الجنس .على هذا النحو، لا تزال الحوارات القانونية والمدنية حول تنظيم صناعة الدعارة التي تقدر بمليارات الدولارات تتطور بشكل ديناميكي وتثير جدلًا عميقًا في جميع أنحاء العالم.

ويفترض Konnik (2022)، ومن منظور ناشئ أن اتباع النهج القائم على حقوق الإنسان يفصل بين العمل الجنسي بالتراضي والاستغلال الجنسي القسري، يمثل المسار الأكثر أخلاقية وعملية للمضي قدمًا في معالجة هذه القضية المعقدة. ويدعو هذا الإطار إلى عدم

تجريم الدعارة بالتراضي بين البالغين مع مقاضاة جميع أشكال الإساءة والاتجار والممارسات غير الرضائية بشكل قوي. وهو يستلزم استثمارًا كبيرًا في الخدمات الاجتماعية القوية والفرص التعليمية والبدائل المهنية للراغبين في الخروج من هذه الصناعة. تتقاطع التقارير الخطابية حول الدعارة مع قضايا تشمل المساواة بين الجنسين وحقوق العمل وسياسة الصحة العامة واعتبارات حقوق الإنسان الأوسع نطاقًا. في حين أورد Alkharji (2023)، أن العالم الإسلامي رغم حظره وعلى نطاق واسع للدعارة كعمل جنسي خارج حدود الزواج الشرعي، ووفقًا للتقاليد الفقهية الشرعية لدى الطوائف الاسلامية المختلفة في العالم الاسلامي. ومع أنه يشكل الانخراط في الدعارة شكل من أشكال الزنا (علاقات جنسية غير مشروعة) جريمة حدية تخضع لعقوبات صارمة في بعض الدول الاسلامية المتشددة مثل المملكة العربية السعودية وإيران وبعض الدول الاخرى التي تطبق القانون الجنائي الإسلامي. ومع ذلك، تحدث الدعارة في بعض الدول ذات الأغلبية المسلمة على الرغم من التحريم الديني. وقد دار جدل بين العلماء المسلمين حول ما إذا كانت الأدوار الميسرة مثل القوادة أو رعاية الدعارة تشكل مخالفات الزنا التي تستحق العقاب. وعموماً، فإن الأعراف الدينية في معظم أنحاء العالم الإسلامي تُبقي على الدعارة محرمة في معظم أنحاء العالم الإسلامي، على الرغم من أن بعض النسويات الإسلاميات المعاصرات قد دعون بشكل مثير للجدل إلى تقنين وتنظيم العمل الجنسي كوسيلة لتعزيز السلامة وحقوق الإنسان لممارسيه باختيارهن وطوعا.

- **الاتجاهات العالمية للدعارة:** فيما يتعلق بالدعارة توجد أربع وجهات نظر عالمية: الالغاء (حيث تعتبر العاهرة ضحية)، والتقنين (حيث تعتبر العاهرة عاملة)، عدم التجريم (حيث تعتبر العاهرة مقبولة اجتماعيا وقانونياً)، والتحريم (حيث تعتبر العاهرة خارجة عن العرف الاجتماعي).

- ✓ **التحريم: Prohibition** يشير حظر الدعارة إلى القوانين التي تجرم جميع جوانب تجارة الجنس بما في ذلك بيع وشراء الخدمات الجنسية، فضلاً عن الأنشطة ذات الصلة مثل القوادة والدعارة. وفي ظل هذه الاتجاه يمكن أن يواجه الأفراد الذين يمارسون الدعارة وكذلك أولئك الذين يسهلونها عقوبات جنائية، بما في ذلك الغرامات والسجن. والهدف من التحريم هو القضاء على تجارة الجنس وتقليل الطلب على الدعارة.

مع مقاربة التحريم يتم تعريف الدعارة حسب Hughes (بدون سنة) كنشاط إجرامي، وتجريم جميع الأنشطة المتصلة بالدعارة، ولا يوجد تمييز بين أولئك الذين يبيعون الجنس وأولئك الذين يشترون الجنس، أو أولئك الذين يسهلون شراء وبيع الجنس (القوادة)، أو الذين يدرون المنشآت التي تجري فيها الدعارة. وورد في Legal Dictionary أنه في الولايات المتحدة هناك في بعض الولايات قوانين لمعاقبة فِعل الدعارة وفي البعض الاخر قوانين تجرم أفعال التماس الدعارة والترتيب لها. على المستوى الفدرالي "قانون مان-the Mann Act " (18 U.S.C.A. § 2421) المعدل عام 1986، يُجرم نقل شخص أو أجانب بين الولايات لغرض التجارة في الدعارة أو لأي غرض آخر غير أخلاقي ونتيجة لهذه الآراء على الدعارة سنت السويد، النرويج وأيسلندا القوانين التي تجرم العملاء ولكن ليس العاهرات أنفسهن. ومع ذلك أشار (Raymon 2003) بأن حكومات أخرى مثل تايلند، قانونيا تمنع كل أنشطة الدعارة ولكن في الواقع تسمح ببيوت الدعارة شراء النساء لأغراض الاستغلال الجنسي التجاري، لا سيما في صناعة السياحة الجنسية. وفي الفلبين، حيث أن الدعارة وملكية بيت الدعارة والقوادة غير قانونية إلا أن المنطقة مازالت تعتبر عاصمة للدعارة، مع التقدير بنصف مليون امرأة عاهرة.

ومع ذلك، فقد تم انتقاد الداعين الى تحريم الدعارة لما كان له من عواقب غير مقصودة، مثل زيادة نشاط تجارة الجنس في الخفاء وجعلها أكثر خطورة على الأفراد الذين يمارسون الدعارة. كما يمكن أن يؤدي إلى مزيد من تهميش وتجريم الأفراد الذين يمارسون الدعارة، ويجعل من الصعب عليهم الحصول على الخدمات والدعم. كما تسفر عن التمييز ضد ضحايا الدعارة والاتجار بها عند تنفيذ القوانين الأكثر شدة ضد النساء بدلاً من الرجال الذين يشترون ويستغلون أفعال الجنس في السوق.

بشكل عام، قضية تحريم الدعارة معقدة وتتطلب نهجًا دقيقًا يأخذ في الاعتبار احتياجات وتجارب الأفراد الذين يمارسون الدعارة، فضلاً عن التأثير على المجتمعات المحلية والمجتمع ككل. ومن المعترف به على نطاق واسع أن المقاربة القائمة على

حقوق الإنسان التي تعطي الأولوية لسلامة ورفاهية الأفراد في الدعارة هو أكثر الطرق فعالية وأخلاقية لمعالجة هذه القضية.

- ✓ **الإلغاء: Abolitionism** يعرف West (2000) الإلغاء هي حركة تهدف إلى إنهاء الدعارة من خلال التعامل معها كشكل من أشكال العنف والاستغلال وليس كشكل مشروع من أشكال العمل. وينصب التركيز فيها على معالجة الأسباب الجذرية للدعارة، مثل الفقر وعدم المساواة بين الجنسين والاتجار، وتزويد الممارسين للدعارة ببدائل مثل التعليم والتدريب وفرص العمل. واستمدت مقاربة الإلغاء من حركة إلغاء الرق في القرن التاسع عشر بالولايات المتحدة، فاليوم هناك دعاة لإلغاء الدعارة بوصفها "العبودية الجنسية" مُماثلة إلى المفهوم التقليدي للرق، باعتبار النساء العاهرات هن العبيد اللاتي يَحتجن إلى أن يُفرج عنهُن وبذل جهد لتوعيتهن من القمع الذي يمارس عليهن. وهي مقاربة في شكلها معدلة من مقاربة التحريم، بحيث تحظر جميع الأنشطة ذات الصلة (مثل التماس، العيش على عائدات الدعارة، المشتريات الجنسية..الخ). مما يجعل هذه الأنشطة ذات الصلة غير القانونية تجرم الدعارة بشكل فعال، كما أنه من المستحيل عمليا ممارسة نشاط الدعارة دون مخالفة القانون بشكل أو بأخر.

وترتكز هذه المقاربة Marjan (2002) على أن الدعارة في حد ذاتها ليست جريمة، ولكن أي استغلال للدعارة من طرف شخص آخر يتم تجريمه، والذي يشمل كل من الرجال الذين يشترون الجنس فضلا عن القوادين وتُجَار الدعارة، ضمن طريقة العرض هذه تعتبر النساء العاهرات لسن منحرفات أو مجرمات، ولكن كضحايا. والفكرة الأساسية هي أن أفضل طريقة لتحقيق إلغاء الدعارة هو حماية النساء ضد هذا الشر بمعاقبة كل الاطراف المذكورة سابقا، بالإضافة إلى الدفاع عن المرأة من العقوبة باعتبارها ضحية. لأن الدعارة هي بطبيعتها استغلالية وأنها تعزز العنف القائم على النوع الاجتماعي وعدم المساواة. و يرى Gerdes, (2006) إلى أن حركة الالغاء تتزايد عبر العالم، وتسعى إلى توفير المساعدة للضحايا ومحاسبة المرتكبين، بدلاً من مجرد تقنين الدعارة. وكانت هذه المقاربة متبعة في نيوزيلندا قبل قانون إصلاح الدعارة

لعام 2003 (PRA Prostitution Reform Act)، وهي مقاربة فعالة حاليا في دول مثل إنجلترا وكندا. وقد مرت السويد بالقانون الغاء شراء الخدمات الجنسية في عام 1999 وتجريم مشترين أفعال الجنس التجاري، وعدم تجريم البائعين للأفعال الجنسية. وقامت الحكومة بزيادة التمويل تجاه الخدمات لمساعدة النساء على الخروج من تجارة الجنس والتوجه نحو التعليم العام. كما قامت بتدريب مكثف لرجال الشرطة والمدعين العامين ودفعتهم للتحقيق القانون وتطبيقه، وخلال خمس سنوات عرفت السويد انخفاض كبيرا بعدد النساء المنخرطات في الدعارة. ولهذا فمقاربة إلغاء الدعارة غالبا ما تركز على القضاء أو الحد من الآثار السلبية للدعارة، بغرض وقف زحفها وانتشارها على نطاق واسع.

بشكل عام، تعتبر قضية إلغاء الدعارة قضية معقدة وتتطلب نهجًا متعدد التخصصات يأخذ في الاعتبار احتياجات وتجارب الأفراد العاملين في الدعارة، فضلاً عن تأثير ذلك على المجتمعات المحلية والمجتمع ككل. من المعترف به على نطاق واسع أن معالجة الأسباب الجذرية للدعارة ودعم العاملين فيها لترك هذه المهنة وصناعتها هي الطريقة الأكثر فعالية وأخلاقية لمعالجة هذه القضية.

- ✓ **التقنين: Legalization** يشير تقنين الدعارة حسب Mossman (2007) إلى الاعتراف الرسمي وتنظيم الدعارة كصناعة مشروعة. بموجب نموذج التقنين، تضع الحكومة قواعد وأنظمة محددة لتشغيل بيوت الدعارة وخدمات المرافقة وأشكال الدعارة الأخرى، بهدف ضمان سلامة وصحة الأفراد الذين يمارسون الدعارة، فضلاً عن حماية الصحة العامة. فهذا يعني أن الدولة تضفي الطابع القانوني والتنظيمي على الدعارة. والفرضية الأساسية التي تتبناها الأنظمة المصادقة على هذه المقاربة هو أن الدعارة ضرورية لاستقرار النظام الاجتماعي، والدعارة مع ذلك ينبغي أن تخضع لضوابط الحماية في النظام العام ونظام الصحة. فبعض الانظمة القضائية تختار إضفاء الشرعية على الدعارة كوسيلة للحد من الجرائم المرتبطة بها يجادل أنصار التقنين بأنه يمكن أن يوفر حماية أكبر للسلامة والصحة للأفراد العاملين في الدعارة، فضلاً عن زيادة عائدات الضرائب للحكومة. كما يرى أنصار هذا الاتجاه بأنه يمكن

أن يقلل من انتشار الأمراض المنقولة جنسياً ويحسن ظروف العمل للأفراد الذين يمارسون الدعارة، والذين قد يعملون في ظلال صناعة غير قانونية وغير منظمة مثل، الجريمة المنظمة، فساد الشرطة، بغاء الأطفال والاتجار بالجنس.

ويرى أنّ Mossman (2007) المؤشرات الرئيسية لنظام تقنين الدعارة هي وجود ضوابط خاصة وشروط محددة من قبل الدولة لممارسة الدعارة، وهي تشمل التراخيص والتسجيل والفحوصات الطبية الإلزامية، التي تهتم بها بعض الجهات مثل الشرطة والقضاء والسلطات البلدية المنتخبة أو لوحات مستقلة متخصصة، أما بالنسبة للشركات أو العمال الذين يمارسون نشاط الدعارة دون التصاريح اللازمة يخضعون لعقوبات جنائية.

في الواقع، أكّد Donna (1999) أنّ التنظيم يعني أنه بموجب بعض الشروط فإنه جائز استغلال وإساءة معاملة المرأة، وهذا هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية تبعا لـ Donna (2005) ، ففي ولاية نيفادا وهي المقاطعة الوحيدة التي تعتبر فيها بيوت الدعارة قانونية تحت مقاربة التقنين، تصبح العاهرات عاملات بالجنس، ويصبح الرجال عملاء وزبائن، ويصبح القوادين مديرين، وأصحاب بيوت الدعارة رجال الأعمال، وتجار الجنس وكلاء توظيف للعاملين في مجال الجنس من المهاجرين قصد الحصول على فرص عمل، وتتوقع الدولة جمع إيرادات الضرائب من أصحاب الدخل في هذا المجال، كما هو الحال في هولندا وألمانيا وبعض المقاطعات في أستراليا. غير أن Victoria (2008) أكّدت أنّ الفوائد المتوقعة من إضفاء الشرعية على الدعارة لم تتحقق، ذلك ان جماعات الجريمة المنظمة تواصل الاتجار في النساء والأطفال وتشغيلهم في الدعارة بطرق غير مشروعة جنبا إلى جنب مع الأعمال التجارية القانونية. ففي ألمانيا، كان من المفترض إضفاء الصفة القانونية على الدعارة من اجل تمكين المرأة الحصول على التأمين الصحي واستحقاقات التقاعد والانضمام إلى النقابات، ولكن عدد قليل من النساء فقط من استفادوا من هذه الاستحقاقات والسبب له علاقة مع الطبيعة الأساسية لتقنين الدعارة، فهو يخلق ملاذا أمنا للمتاجرين بالنساء في الجنس والجريمة المنظمة. ومع ذلك، فإن التقنين موضوع جدل كبير،

ويرى العديد من المعارضين بأنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الدعارة، مما قد يؤدي إلى مزيد من استغلال الأفراد في الدعارة. كما يجادلون بأنه يمكن أن يديم التفاوتات المنهجية التي تدفع الأفراد إلى البغاء في المقام الأول وأنه يمكن أن يفشل في معالجة الأسباب الجذرية للاستغلال. بشكل عام، تعتبر مسألة إضفاء الشرعية على الدعارة معقدة وتتطلب نهجًا دقيقًا يأخذ في الاعتبار احتياجات وتجارب الأفراد العاملين في الدعارة ، فضلاً عن التأثير على المجتمعات المحلية والمجتمع ككل.

- ✓ **عدم التجريم: Decriminalization** بيّن Donna (2004) بأنّ عدم تجريم الدعارة يشير إلى إزالة العقوبات الجنائية عن الأفراد الذين يبيعون الخدمات الجنسية وأولئك الذين يسهلون بيع الخدمات الجنسية، مثل القوادين وأصحاب بيوت الدعارة. يسعى هذا النهج إلى تقليل الضرر المرتبط بالبغاء عن طريق إزالة العقوبات الجنائية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم استغلال وتهميش الأفراد في الدعارة.

وبعبارة أخرى شراء امرأة للجنس سيكون مقبول اجتماعيا وقانونياً أي بما يعادل شراء السجائر، فعدم تجريم الدعارة يلغي جميع القوانين، ويحظر على موظفي الدولة التدخل في أي أنشطة تتعلق بمعاملات الدعارة. وأكّد Mossman (2007) بأنّه من المهم أن نبين في هذه المقاربة أنه يتم التمييز بين الدعارة الطوعية وهي المقصودة بعدم التجريم، وبين الدعارة القسرية التي تنطوي على القوة والإكراه وهي دعارة يعاقب عليها القانون. أهداف مقاربة عدم تجريم الدعارة تختلف عن أهداف مقاربة التقنين. فالهدف الرئيسي من التقنين هو حماية النظام الاجتماعي، في حين أن الهدف الرئيسي من عدم التجريم يركز على حماية عاملات الجنس (احترام حقوق الإنسان، تحسين صحتهم وسلامتهم وظروف العمل).

يجادل مؤيدو إلغاء التجريم بأنه يمكن أن يوفر حماية أكبر للسلامة والصحة للأفراد العاملين في الدعارة، وأنه يمكن أن يقلل من انتشار الأمراض المنقولة جنسياً. كما أنه يمكن أن يحسن الوصول إلى الخدمات والدعم، مثل الإسكان والرعاية الصحية والتوظيف، للأفراد الذين يمارسون الدعارة والذين ربما تم ردعهم عن طلب المساعدة

بسبب الخوف من الاعتقال أو التجريم. كما يرى أنصار هذه المقاربة تبعا لـ Jordan (2005) أن تكلفة الحفاظ على الدعارة غير شرعية يفوق إلى حد كبير المكاسب من ورائها، كما يرون أن الدعارة ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها سلوك يقوم على التراضي بين البالغين. ويشيرون أيضا إلى احتمال انتهاك الحريات المدنية التي قد تنطوي على إضفاء الصفة القانونية التي تنظمها الدولة، من خلال ضوابط مثل التسجيل والفحوصات الطبية الإلزامية، بالإضافة إلى أن عدم تجريم الدعارة يهدف أيضا لإزالة الاستبعاد الاجتماعي الذي يجعل العاملين في مجال الجنس عرضة للاستغلال ويصعب عليهم الخروج من هذه الصناعة.

وجاء في(2000) Julia أنّه في منتصف السبعينات، نظمت العاملات في تجارة الجنس في جميع أنحاء العالم جمعية تطالب بعدم تجريم الدعارة والحماية المتساوية في ظل القانون، الى جانب تحسين ظروف العمل والحق في دفع الضرائب، والسفر والحصول على المنافع الاجتماعية مثل معاشات التقاعد.

ففي نيوزيلندا وأستراليا على سبيل المثال، تم عدم تجريم الدعارة على الصعيد الوطني، بمعنى إزالة جميع القوانين التي تجرم الدعارة، مثل الحفاظ على بيوت الدعارة، صناعة الجنس.. إلخ، (http://prostitutionresearch.com/) ولكن عدم تجريم الدعارة في تلك البلدان أدى إلى زيادة مخيفة في الدعارة غير القانونية في الشوارع، وتشجيع الاتجار بالجنس. ومع ذلك، فإن إلغاء التجريم موضوع جدل كبير، ويجادل العديد من المعارضين بأنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الدعارة، مما قد يؤدي إلى مزيد من استغلال الأفراد في الدعارة. كما يجادلون بأنه يمكن أن يديم التفاوتات المنهجية التي تدفع الأفراد إلى البغاء في المقام الأول وأنه يمكن أن يفشل في معالجة الأسباب الجذرية للاستغلال.

بشكل عام، تعتبر مسألة إلغاء تجريم البغاء مسألة معقدة وتتطلب نهجًا دقيقًا يأخذ في الاعتبار احتياجات وتجارب الأفراد العاملين في البغاء، فضلاً عن تأثير ذلك على المجتمعات المحلية والمجتمع ككل.

❖ **جدلية الغاء وتقنين الدعارة:** عرضت(2006) Louise الجدل القائم حاليا في العالم والعالم الغربي على وجه الخصوص، هو بين اتجاهان رئيسيان يعارضان بعضهما البعض؛ الالغاء والتقنين. فأنصار اتجاه الإلغاء ينظرون للدعارة دائما على أنها ممارسة قسرية، وينظر إلى العاهرة كضحية، ويؤكدون أن معظم العاهرات مضطرات إلى ممارسة الدعارة إما مباشرة، عن طريق القوادين والمتاجرين، أو بشكل غير مباشر من خلال الفقر، أو إدمان المخدرات أو إلى المشاكل الشخصية والاجتماعية الأخرى بالإضافة إلى الاعتداء الجنسي والجسدي في مرحلة الطفولة، أسباب أخرى تدفع النساء على ممارسة الدعارة. كما تتحول النساء إلى الدعارة كحل أخير عندما تكون البنية الاجتماعية التحتية للدولة والمجتمع قد انهارت نتيجة الإرهاب والحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية.

وفي هذا يرى (1995) William D. Angel أن معظم العاهرات اضطررن إلى ممارسة الدعارة بسبب الفقر وانعدام التعليم ونقص فرص العمل. كما تضيف كاثلين باري Kathleen Barry بأنه لا ينبغي أن يكون هناك أي تمييز بين الدعارة الحرة وبالإكراه، أوالدعارة الطوعية والقسرية، لأن أي شكل من أشكال الدعارة هو انتهاك لحقوق الإنسان، وإهانة للأنوثة ولا يمكن اعتبارها من المهن والأعمال الكريمة. (أورد في:Lim, 1998,p14). و أضافت (Lim 1998)أنّه على النقيض من أنصار اتجاه الإلغاء، أولئك الذين هم في صالح إضفاء الشرعية على الدعارة وعدم اعتبار النساء اللاتي يمارسن الدعارة كضحايا، ولكنهن نساء مستقلات في اتخاذ الخيار وينبغي احترامه. ووفقا لأنصار التقنين ينبغي النظر إلى الدعارة على أنها نشاط مشروع كما يجب الاعتراف بها وتنظيمها وتقنينها، من أجل حماية حقوق العمال في هذه المهنة ومنع سوء معاملته، بالإضافة إلى التعامل مع العاهرات في مجال الجنس كغيرهم من العمال في المهن الاخرى مع التمتع بكل الفوائد المماثلة في غيرها من المهن. وقد جاء الميثاق العالمي لحقوق العاهرات (المومسات) سنة 1985، الذي وضعته اللجنة الدولية لحقوق العاهرات يدعو إلى عدم تجريم كل جوانب دعارة الكبار الناجمة عن قرار فردي.

بالرغم من أن الدعارة تنقضُ وتفترسُ النساء والفتيات اللاتي لا يملكن أي خيار آخر، تبقى الدعارة في جذورها تسير إلى التمييز وعدم المساواة بين الجنسين القائم على النوع، مما يخلق وضعا حيث يمكن للرجال استغلال النساء اللاتي يعانين من الفقر وسوء المعاملة

والعنصرية جنسيا، بتواطؤ من منفذي القانون والمجتمع والثقافة، حيث يتم تجاهل مصالح المرأة واحتياجاتها ومطالبها ومشاكلها على نطاق واسع. ففي ظل اتساع الفجوة بين الجنسين في الأجور وفرص العمل بأجر ضعيف والممارسات التمييزية في مكان العمل، كل هذا من شأنه أن يدفع الى زيادة الدعارة بكل اشكالها في ظل عدم المساواة الراسخة بين الجنسين واستمرارية الطلب على الجنس المدفوع.

❖ **مناقشة:** يشير الجدال القائم حول الدعارة إلى الآراء المعقدة والآراء المتضاربة في كثير من الأحيان حول ممارستها. من ناحية، يرى البعض أنها شكل من أشكال استغلال المرأة وقمعها، حيث يتم إجبار الأفراد وخاصة النساء والأطفال على الاستغلال الجنسي. ومن ناحية أخرى، ينظر إليها آخرون على أنها شكل من أشكال العمل ووسيلة للبقاء الاقتصادي، حيث ينخرط الأفراد في تجارة الجنس طواعية ويستخدمونها كمصدر للدخل. كما يتأثر الجدل الدائر حول الدعارة بالعوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية، ويزيد من تعقيده قضايا عدم المساواة بين الجنسين والفقر وحقوق الإنسان. ونجد أن لكل بلد مقاربته الخاصة نحو الدعارة، تتراوح من التقنين الكامل إلى التجريم. فلو نظرا مثلا الى بلدان العالم الإسلامي عموما والعربي خصوصا لوجدنا أن موضوع الدعارة لا يزال يلقى نقاشات على نطاق واسع وغالبا ما يقابلها آراء متضاربة. فالبعض خاصة المجتمعات الاسلامية المتشددة من يعتبرها خطأ أخلاقيا ومخالفة لمبادئ الإسلام، بينما يرى البعض الآخر وبالخصوص في بعض الدول العربية أنها شر لا بد منه وهي نتيجة حتمية للفقر، البطالة والحرمان الذي تعيشه بعض هذه المجتمعات.

تزداد المشكلة تعقيدًا وموقفية بسبب العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية لكل مجتمع في العالم الاسلامي والعربي، مما يجعل من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء حول كيفية التعامل معها ومعالجتها. فنجد الكثير من يعتبر تقنين الدعارة في العالم العربي والإسلامي مسألة مثيرة للجدل إلى حد كبير ولا يمكن أن تحظى بتأييد واسع. ذلك أن معظم الدول في المنطقة لديها قوانين تحرم وتجرم الدعارة، فحين أن تلك التي تسمح بها غالبا ما يكون لديها لوائح وقيود صارمة حولها. وهذا ناجم في كثير من الاحيان الى هيمنة الجماعات الدينية والثقافية أن الدعارة خطأ أخلاقيًا ومخالفة لمبادئ الإسلام. هناك أيضًا اعتقاد بأن إضفاء

الشرعية على الدعارة لن يحل الأسباب الجذرية للفقر والبطالة، والتي غالبًا ما يتم الاستشهاد بها كأسباب لدخول الناس لعالم الدعارة. بالإضافة الى الكثير من المخاوف المرتبطة بشأن استغلال النساء والاتجار بالبشر وانتشار الأمراض المنقولة جنسياً. بشكل عام، يعتبر تقنين الدعارة في العالم العربي والإسلامي قضية معقدة وحساسة لها العديد من الآراء ووجهات النظر المختلفة.

كما يجب أن نشير الى أن هناك الكثير من الجهود الرامية إلى القضاء على الدعارة في العالم العربي والإسلامي، من خلال السعي إلى توفير سبل عيش بديلة لمن يعملون في هذا المجال، مثل برامج التدريب وتكوين والتعليم الوظيفي من أجل اكتساب مهارات مهنية بديلة تغنيهم عن العمل في الدعارة. بالإضافة إلى ذلك، هناك مبادرات لمعالجة الأسباب الجذرية للدعارة، مثل جهود القضاء على الفقر وتوفير وتشجيع الوصول إلى فرص التعليم والعمل.

في الاخير من المهم أن نؤكد على أن هناك مجموعة واسعة من وجهات النظر حول قضية الدعارة في العالم وقد تختلف الآراء بشكل كبير حسب المعتقدات الثقافية والدينية وكذلك الظروف الفردية. وبغض النظر عن موقف الافراد والجماعات من هذه القضية، من المهم الاعتراف بحقوق الإنسان وكرامة الممتهنين للدعارة وذلك بالعمل على إيجاد حلول تعطي الأولوية لسلامتهم ورفاههم. إذ يمكن أن يشمل ذلك توفير بدائل للأفراد لكسب لقمة العيش، ومعالجة الأسباب الجذرية التي تدفع بهم الى هذا المجال، مع ضمان زيادة الجهود لمكافحة الاتجار بالبشر والاستغلال في تجارة الجنس.

❖ **خاتمة:** الدعارة ظاهرة عالمية توجد في العديد من البلدان وتتخذ أشكالاً مختلفة. تختلف اتجاهات الدعارة باختلاف المنطقة والعوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية التي تلعبها.
بشكل عام، كان هناك تحول نحو تجريم شراء الجنس، المعروف باسم "نموذج الشمال". يهدف هذا النموذج إلى تقليل الطلب على الدعارة وتقليل عدد الأفراد الذين يمارسون الدعارة في نهاية المطاف، في حين نجد في دول العالم الاسلامي والعربي بالإضافة الى تجريم الدعارة تدعو هذه المجتمعات الى تحريمها لكونها منافية لقيمها الثقافية، الاجتماعية والدينية. في حين أن

بعض المناطق مثل أجزاء من أوروبا، كان هناك تحرك نحو تقنين الدعارة أو عدم تجريمها، بحجة أن هذا يمكن أن يوفر ظروف عمل أفضل وحماية للأفراد الذين يمارسون الدعارة.

ومع ذلك، بغض النظر عن الإطار القانوني، غالبًا ما تظل الدعارة صناعة خفية ومهمشة، حيث غالبًا ما يواجه الأفراد العاملون في الدعارة وصمة العار والعنف والاستغلال. بشكل عام، لا يزال الاتجاه في معالجة الدعارة مسألة خلافية ومعقدة، مع الحاجة إلى مقاربات متعدد التخصصات تأخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية للاستغلال وتجارب واحتياجات من يمارسون الدعارة وتأثير صناعتها على المجتمعات.

في الاخير هذه مجموعة من الاقتراحات ذات الطابع المجتمعي والحكومي لمعالجة المسألة الخلافية المعقدة حول الدعارة في العالم، وهي كالاتي:

1. **إصلاحات السياسة العامة:** ينبغي للحكومات أن تنظر في اعتماد نهج دقيق لقوانين الدعارة يراعي المعايير الثقافية والقيم المجتمعية الإقليمية. ويمكن أن يتضمن هذا النهج مزيجًا من استراتيجيات التجريم والتقنين وعدم التجريم لمعالجة المشكلة بفعالية.
2. **خدمات الدعم:** من الضروري إعطاء الأولوية لرفاهية وسلامة الأفراد المنخرطين في الدعارة من خلال توفير إمكانية الوصول إلى خدمات الدعم الشاملة، بما في ذلك الرعاية الصحية والمشورة والمساعدة القانونية. والتي من شأنها أن تساعد هذه الخدمات في تمكين الأفراد وحمايتهم من الاستغلال والعنف مستقبلا.
3. **التثقيف والتوعية:** ينبغي بذل المزيد من الجهود لرفع مستوى الوعي حول حقائق الدعارة ومكافحة الوصم الاجتماعي والثقافي الذي يلحق بهذه الفئة، خاصة المجبورة أو المكرهة على العمل في مجال الجنس.
4. **التعاون والبحث:** إن التعاون بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية أمر بالغ الأهمية لتطوير سياسات وبرامج قائمة على الأدلة لمعالجة الدعارة بفعالية. ويمكن للبحوث حول الأسباب الجذرية للاستغلال وأثر الأطر القانونية المختلفة أن تثري عملية صنع القرار حول هذه المسالة وفض الخلاف حولها.

5. الرعاية: نظرًا لارتفاع معدل انتشار الصدمات النفسية بين الأفراد العاملين في صناعة الجنس، فإن تطبيق ممارسات الرعاية الواعية بالصدمات النفسية في خدمات الدعم يمكن أن يساعد في تلبية الاحتياجات المعقدة لهذه الفئة من السكان وتسهيل الشفاء والتعافي.

6. المشاركة المجتمعية: إن المشاركة مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين أمر ضروري لتطوير حلول تستجيب للديناميكيات الفريدة للدعارة في مختلف دول العالم. حيث يمكن أن تساعد المقاربات المجتمعية في بناء الثقة وتعزيز الحوار وتعزيز التغيير المستدام.

7. التعاون الدولي: نظرًا لأن الدعارة ظاهرة عالمية، فإن التعاون والتنسيق الدوليين ضروريان لمعالجة القضايا العابرة للحدود مثل الاتجار بالبشر وتنقل الأفراد بين البلدان للعمل في مجال الجنس. ويمكن أن يساعد التعاون على نطاق عالمي في مكافحة الاستغلال وضمان حماية الفئات السكانية الضعيفة والهشة.

❖ قائمة المراجع:

1. *Alkharji, A. A. S. (2023). Human Trafficking and Islamic Law. JL Pol'y & Globalization, 131, 13.*
2. *Artazo, G., Rodríguez-García, M. J., & Wigdor, G. B. (2022). Regulate or abolish sex work? Feminist approaches to the sex industry in the European Union. In* Gender visibility and erasure *(Vol. 33, pp. 203-221). Emerald Publishing Limited.*
3. *Gerdes, L .(2006). book editor, War and Terrorism Increase Prostitution, Prostitution and Sex Trafficking: Opposing Viewpoints.Thomson Gale, pp 189-190.*
4. *Hayes, V. (2008).Prostitution policies and sex trafficking. Chicago-Kent College of Law, p15. available article online. www.kentlaw.edu/perritt/courses/seminar/VHayes-final-IRPaper.pdf Retrieved December 2022.*
5. *Jordan,J (March 2005). The sex industry in New Zealand: A literature review. Crime and Justice Research Centre Victoria University of Wellington, Ministry of Justice, New Zealand.*
6. *Konnik, M. (2022). Decriminalizing sex work: How the Protection of Communities and Exploited Persons Act harms consensual sex workers and creates further stigmatization in society. Crossings: An Undergraduate Arts Journal, 2(1). https://crossingsjournal.ca/index.php/crossings/article/view/79*
7. *Lean, L.(1998). The Sex Sector: The Economic and Social Bases of Prostitution in Southeast Asia. Geneva: International Labour Organisation.*
8. *Legal Dictionary: Prostitution: (http://legal-dictionary.thefreedictionary.com/Prostitution)*
9. *M. Hughes, D. Approaches to Prostitution: Impact on Sex Trafficking, Women's Studies Program. University of Rhode Island, US, PowerPoint Slide 5. https://dcr.lib.unc.edu/indexablecontent/uuid:bfa81f85-a39e-422e-bf92-dd4c89717104?dl=true , Retrieved December 2022*
10. *M. Hughes,D., M. Carlson Endowed,O .(2004). What is the difference between the decriminalization and legalization of prostitution?. http://prostitution.procon.org/viewanswers.asp?questionID=114 , Retrieved December 2022.*
11. *M-Hughes, D. (March 5, 2005): Combating sex trafficking: Advancing freedom for women and girls. Paper presented at the Keynote address Northeast Women's Studies Association Annual Conference. http://www.uri.edu/artsci/wms/hughes/combating_sex_trafficking.doc Retrieved December 2022*
12. *M-Hughes, Donna (February 1999). Making the harm visible; legalizing prostitution will not stop the harm. published by the Coalition Against Trafficking in Women.http://www.uri.edu/artsci/wms/hughes/mhvlegal.htm , Retrieved December 2022.*

13. Molnar, L., & Aebi, M. F. (2023). Risky business: Voluntary sex workers as suitable victims of work-related crimes in a legalised prostitution environment. Crime Prevention and Community Safety, 25(2), 204-222. https://link.springer.com/article/10.1057/s41300-023-00173-5
14. Mossman, E. (October 2007) . International Approaches to Decriminalising or Legalising Prostitution. Crime and Justice Research Centre Victoria University of Wellington, Ministry of Justice, New Zealand.
15. MYTHS AND FACTS ABOUT PROSTITUTION A Summary, based on Myths and Facts about Trafficking for Legal and Illegal Prostitution (March 2009) From Prostitution Research and Education, http://prostitutionresearch.com/*
16. O'Connell Davidson, J. (2000).The Rights and Wrongs of Prostitution. Hypatia vol. 17, no. 2, pp 84-98.
17. Raymond, J- C.(2003). Ten Reasons for Not Legalizing Prostitution and a Legal Response to the Demand for Prostitution. Journal of Traumatic Practice, 315-332. http://action.web.ca/home/catw/attach/10%20Reasons%209-15-03%20FINAL%5B1%5D.docRetrieved December 2022.
18. West, J. (2000): Prostitution: collectives and politics of regulation. Gender, Work and Organization, 7(2), 106–118.
19. Wijers, M ., & van Doorninck, M (September, 2002). Only rights can stop wrongs: A critical assessment of anti-trafficking strategies, Paper presented at European Conference on Preventing and Combating Trafficking in Human Beings, European Parliament, Brucsels, Belgium. http://www.walnet.org/csis/papers/wijers-rights.html, Retrieved December 2022
20. William, A-D. (1995).The International Law of Youth Rights. Pays-Bas: Martinus Nijhoff.